19830829_00049_n

أصول ٤٩/ن/١٩٨٣

نـــداء أهالـــي المعتقلين و المخطوفـــين و المفقودين

حضـــرات السادة المؤتمرين

كم نحن اللبنانيون ، لا سيما الذين اصابتهم هذه الحرب بصميم ارواحهم و املاكهم و قيمهم نشعر بوعي انساني عميق بمدى حاجة هذا العالم الى محاولة جادة لاعادة الاعتبار لقيم حفظ السلامة الفردية و العامة ، و اهمية القانون و العدل و حقوق شرعة الانسان و صون الحريات الفردية و العامة ، و صيانة حرومات الانسان من الذبح و القتل و التشريد ... و هي القيم التي ناضلت البشرية و من ضمنها شعبنا اللبناني في معاناة طويلة بغية ترسيخها لكي يؤكد الانسان كما قال الفيلسوف الفرنسي ج ج روســـو "انه ولد حرا) .

ان اسفنا الشديد امام هذا المنبر الدولي هو ان بلادنا كما هي حالة بلاد اخرى تشهد ويـلات مماثلة تفاجأ بعدم مفاعيل هذه القيم ، ان لم يكن غياب العالم عن صيانتها ، و في اغلب الاحيان و للاسف العمل ضدها بكل الوسائل البدائية المطلقة .

من هنا نعطي الاولوية في اهتمامنا لمسألة مسؤولية العالم بكل مؤسساته الحضارية في ان يعمل على صون حقوق الانسان التي هي في حلية افتراس كأننا في القرون القديمة حيث القوة المارية هي الفصل ما بين الانسان و الانسان و بين الانسان و الاشياء .

من هذه الخلفية نطرح مأساتنا المميزة كلبنانيين اصيبوا بمصاب تجاوز آلات الحرب العمياء التي قضت على الالآف من ابناء شعبنا في ظل ظروف الاضطلاع على فظاعتها العالم من خلال وسائل الاعلام خاصة المرئية منها .

ايـــهـــا السادة ،

نحن نمثل لجنة متابعة اهالي المخطوفين و المعتقلين وا لمفقودين ، و هي ميزة من مميزات مأساة الحرب اللبنانية منذ بدايتها (١٩٧٥) الى الآن ، حيث لم نر ان هيئة دولية تعني بالقيم الانسانية التي نوهنا عنها و خاصة شرعة حقوق الانسان قد سارعت الى الوقوف على تلك المجازر الرهيبة التي تعرض لها شعبنا بواسطة عوامل مختلفة لا مجال لذكرها .

انما قضيتنا نحن في هذا السياق المأسوي اللبناني لها طابع مميز في خطورته ، من هنا كان لا بـــد لنا من ان نتوجه اليكم عقلا لعقل و قلبا لقلب بغية بعث الضمير العالمي على اساس المقاييس التي دفع اجدادنا في سبيلها ثمنا باهظا ، و هم يأملون ان ننعم بها :.. و لكن هيهات ...

ان مأساتنا نحن امهات و زوجات و اخوات و أطفال مئات المعتقلين و المخطوفين و المفقودين باتت تقض مضاجع الشعب اللبناني لسبب وحيد ان مسؤوليتها محدده في تحمل السلطات الرسمـــية

19830829_00046_n

اللبنانية الجزء الكبير عن مصير هؤلاء ، و بالتالي تتحمل الميليشيات الكتائبية "القوات اللبنانية" غير الشرعية في اخفاء مصير مئات الابرياء من اللبنانيين الفلسطينيين .

ان مصير هذه القضية طرحت في لبنان من اعلى المنابر ، من نقابة الصحافة اللبنانية التي تبنتها كقضية تمس الحريات العامة ، كما قامت هيئات اجتماعية و لجان من المحامين لم تزل تعمل في الضغط من اجل الكشف عن مصير الالآف ، و اسماء جزء منهم مرفقة بهذا النداء .

اضافة الى ان تظاهرة عارمة شهدها عيد الفطر المبارك حيث طالب اعلى مرجع ديني اسلامي في لبنان سماحة الشيخ حسن خالد المسؤولين بالكشف عن مصير هؤلاء ووضعهم قيد التحقيق و في ظل القانون .

لقد اكتسبت قضيتنا على مستوى الرأى العام اللبناني تعاطفا و تأييدا شملت كل الاحزاب في بيانات مختلفة و كل الطوائف في مواقف واضحة و معبرة ، و كل الفعاليات التي تشكل المجتمع اللبناني قد اثقلت قضيتنا فعلا ضمير كل اللبنانيين و لا مجال هنا لتأكيد التصريحات التي اطلقت منذ حوالي السنة اى منذ تمت عملية اختطاف الابرياء في نطاق (بيروت الكبرى) و تحديدا في المنطقة الغربية . حتى الجانب الآخر المتمثل بجزب الكتائب و بلسان رئيسه بيار الجميل و الرئيس كميل شمعون رئيس الجبهة اللبنانية و الميليشيات التابعة لهما تعاطفوا مع قضيتنا و طالبوا بجلائها رغم اننا نملك ادلة واضحة و محددة و تفاصيل عن مسؤولية ميليشياتهم في اعتقال مئات من شبابنا الابرياء ، الذين اطمأنوا عند انتخاب رئيس الجمهورية الجديد الذى اخذ على عاتقه انهاء انقسام مدينة بيروت ما بين الشرقية و الغربية و توحيدها بالاداة الامنية من الجيش اللبناني و قوى الامن الداخلي في مشروع بيروت الكبرى .

هنا ايها السادة لم يعد ثمة مجال للتأكيد ايضا و هو ما تشاركنا به كل الهيئات الحريصة على الحريات العامة في لبنان ، الصحافة و رجال القانون و الجمعيات الدينية و الاجتماعية عبر النداءات الموجهة الى المسؤولين ـ من ان المؤسسات الرسمية خاصة الامنية منها التي تولت مهام الاشراف الامني في بيروت بعد مغادرة قوات الثورة الفلسطينية و انسحاب العدو الاسرائيلي من العاصمة بيروت و تعاون الجيش اللبناني مع القوات المتعددة الجنسيات في بسط سيادة الدولة على العاصمة اللبنانية . فقد داهمت قوات الشرعية اللبنانية العديد من البيوت بحجة البحث عن المطلوبين و تجميع السلاح و توقيف من ساهم في احداث معينة . و لكن للاسف الشديد ان هذه العملية التي تمت بحق الالآف لم يكن وفق الاصول الدستورية و القانونية التي تحكم علاقة اللبنانيين بالدولة ، كما تؤكد على ذلك كون لبنان في ظل دستوره يعتبر بلدا ديمقراطيا ، و يؤكد دستوره من المادة السابعة الى المادة الخامسة عشر احكاما تتضمن اعلان بعض الحريات العامة ، و الحقوق الفردية ، و الطائفية و هي حريات تمتع بها

1983 0829_0004e_ n

شعبنا اللبناني منذ اجيال ، و هي لا تختلف في ذاتيتها و احجامها عن الحريات و الحقوق الجارية في الديمقراطيات الغربية اذ تصونها قوانين وضعية و تستند في اصولها الى تراث تليد يتصل بتاريخ لبنان و خصائصه المميزة ، و بالحضارة العربية التي احا ظت به في تطوراته المختلفة .

لقد اقسم رئيس جمهوريتنا الشيخ امين الجميل اليمين الدستورى حسب الاصول ان يلمع سيف القانون فوق رؤوس الجميع ، و ان تصان الحريات العامة ، و ان ينفذ القانون بالعدل و المساواة . و هو لذلك قد اكد على الاحكام التي تتعلق بالحريات العامة و الحقوق الفردية عددتها عشرة مواد في الدستور اللبناني ، اذ دعت المادة السابعة الى المساواة امام القانون . و المادة الثامنة الحرية الشخصية و حمايتها بالقانون . المادة التاسعة حرية الاعتقاد و اعلان الدولة احترامها لجميع الاديان و المذاهب . المادة اربعة عشر حرمة المنزل و حمايته بالقانون .

ايها السادة ،

ان المبدأ الذى اعلنته المادة الثامنة فن الدستور اللبناني (انه لا يمكن تحديد جرم او تعيين عقوبة الا بمقتضى القانون و كذلك مبادئ المحاكمات الجزائية و الجنائية بكاملها المنطوية على ضمانات مختلفة توفر للفرد حق الدفاع عن نفسه دفاعا وجاهيا علنيا و مجردا من التحيز و الاهواء) .

ان كل هذه الاعتبارات تجاوزتها السلطات الرسمية للاسف الشديد و تحملت مسؤولية اعتقالات تعسفية طالت كما ذكرنا آلاف المعتقلين و المخطوفين الذين لم يزل مصيرهم مجهولا الى الآن ، الى درجة ان كل الاستصراخ و الدعوات و المطالبات لم تستطع للآن الكشف عن مصير معظم المخطوفين او المفقودين او المعتقلين ، ناهيك بمعرفة الاسباب الوجاهية التي ادت الى الاعتقال او الخطف او الفقدان .

و المفارقة الكبرى ايها السادة هي اعتراف الدولة العلني بهذه الحقيقة خاصة و انها شكلت في مجلس الوزراء مؤخرا لجنة وزارية تضم شخصيات عسكرية و مدنية لاستقصاء اوضاع المخطوفين و المفقودين و استثنت المعتقلين لديها رغم ان رئيس الحكومة ووزير الداخلية شفيق الوزان قد وعد اكثر من مرة بالعمل على اطلاق المعتقلين لدى الدولة ، و لكن هذا الوعد لم يزل عالقا حيث ان الكثيرين من المعتقلين لا يزالون مجهولي المصير لذويهم و لم يحالوا الى المحاكم المختصة كما هي الاصول .

اننا نطرح هذه القضية امام مؤتمركم الكريم لنؤكد على مدى الحاجة الماسة في التعاون المشترك من اجل التدخل بكل الوسائل المتاحة سواء في ما يتعرض له ابناؤنا في لبنان او في دول اخرى تشهد مثيلا من اعمال انتهاك للحريات العامة و تنكيل بحقوق الانسان و بشرعة الامم المتحدة ، و هي القيم الحضارية التي يقع عبئها على كواهلنا بغية صيانة هذه الفضائل للاجيال القادمة من اجل ان يتمتع

19830829_0004d_h

الانسان اينما كان و مهما كان اعتقاده او دينه او لونه او عرقه كامل حقوقه التي باتت تتطلب من هذا العالم وقفة جادة بفعالية نعتقد نحن اللبنانيين المصابين تحتاج الى جهد وتظافر القوى الخيرة و الحريصة على السلام و العدل و الامن الدولي من الحؤول دون هذا التدهور الخطير في اوضاع حقوق الانسان ، في حرياته في لبنان و في كل مكان .

لجنة متابعة اهالي المخطوفين و المعتقلين و المفقودين